



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document

Zur Information – kein offizielles Dokument

Pour information – document sans caractère officiel

البيان رقم ١

لا توزع قبل ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣

Release No. 1

الساعة ٠١:٠٠ بتوقيت غرينتش

رسالة الرئيس

يتناول تقريرنا لأول مرة ما لزراعة المخدرات والاتجار بها وتعاطيها بطريقة غير مشروعة من تأثير على التنمية الاقتصادية إجمالاً. فالتركيز على التنمية الاقتصادية مناسب لأنها عنصر حاسم للتنمية المستدامة والتنمية البشرية. ويبيّن تقريرنا أن النسبة الساحقة من الأرباح الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات لا تكون في البلدان التي تجري فيها زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة بل في البلدان التي يتم فيها بيع المنتجات الجاهزة وتعاطيها بطريقة غير مشروعة.



ويبدد التقرير الأسطورة القائلة بأن الاتجار بالمخدرات قد يكون وسيلة للنمو والرخاء، في حين أن إنتاج المخدرات غير المشروع يحول دون النمو الاقتصادي الطويل الأجل. ويتجسد أحد الأمثلة على ذلك في مثال أفغانستان، حيث ساعدت الزيادات الضخمة في إنتاج الأفيون في أوائل التسعينات على إلهاب الحروب الأهلية ليس إلا. فتبين بوضوح أن المخدرات أخفقت في إحداث أي أثر إيجابي على تنمية البلد الاجتماعية والاقتصادية العامة. ويصحّ هذا أيضاً على بلدان أخرى. ولا ترى الهيئة ما يدل على أن التوسع في زراعة المحاصيل غير المشروعة يؤدي إلى تحسين عام لأي مؤشر تنمية أوسع على المستوى الوطني.

ولهذا فإن مراقبة الحكومات للمخدرات، لا تخدم مصلحة الصحة والأمن فحسب، بل تخدم أيضاً المصلحة المتمثلة في بناء اقتصاد قابل للنمو والاستدامة. والتخلي عن مراقبة المخدرات هو مثل التخلي عن الالتزام بتقدم دولنا الاجتماعي والاقتصادي. كما إن عدم أخذ مراقبة المخدرات بجدية، أو اضعاف صفة قانونية على المخدرات، لا يمكن أن يكون خياراً سياسياً للحكومات التي تعتبر رفاهة شعوبها أمراً من صميم أنشطتها.

إن دعاء إضعاف الصفة القانونية على المخدرات وعلى حشيش القنب بالتحديد، يثيرون ضجة عالية، وتوجد تحت تصرفهم موارد كبيرة يستخدمونها لتضليل الجمهور. ومع ذلك، فإن الجمهور العام رفض بإصرار اضعاف الصفة القانونية على المخدرات. وعلى سبيل المثال، رفض الناحيون في بعض الولايات، في الولايات المتحدة، مؤخراً تدابير كانت ستؤدي إلى تخفيف شدة القوانين المتعلقة بتعاطي الحشيش أو زراعته.

ويجرح دعاء إضعاف الصفة القانونية على حشيش القنب إلى تصويره كعقار غير ضار. بيد أن تعاطي حشيش القنب يؤثر على المخ. كما أن تعاطيه غير المشروع يرتبط بالنوبة القلبية في حالة بعض الشبان، ويمكن أن يسبب بعض أمراض الرئة ومنها سرطان الرئة. وقد أظهرت دراسة قامت بها مؤسسة الرئة البريطانية مؤخراً أن تدخين ثلاث لفائف من حشيش القنب يسبب في الشعب الهوائية الأضرار نفسها التي يسببها تدخين عشرين سيجارة من التبغ.

علماً بأن حشيش القنب هو مادة من ٢٥٠ مادة مدرجة في جداول المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. فقد قرر المجتمع الدولي مراقبة حشيش القنب في اتفاقية ١٩٦١ نظراً لإمكانية تعاطيه ونظراً لأنه قادر على إحداث آثار ضارة. ولم تتغير خواص الحشيش هذه منذ ذلك الوقت. وحتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ كانت ١٧٩ دولة قد وافقت على أن تلتزم بأحكام اتفاقية ١٩٦١، بما في ذلك أحكامها الخاصة بحشيش القنب. وتؤيد الهيئة قرار هذه الحكومات، وترى أن الأمر لا يقتضي اتخاذ إجراء آخر إلى حين ظهور أدلة علمية كافية لنقض الضوابط الحالية المطبقة على حشيش القنب.

ومن المهم أن يكون هناك توافق في الآراء في المراقبة الدولية للمخدرات. وينبغي ألا تتخذ أي حكومة تدابير من جانبها وحدها بدون دراسة تأثير اجرائها على الآخرين والتبعات المترتبة عليه في نهاية المطاف بالنسبة لنظام كامل استغرق انشاؤه من الحكومات ما يقرب من قرن.

فيليب إيمافو

رئيس الهيئة



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document

Zur Information – kein offizielles Dokument

Pour information – document sans caractère officiel

البیان رقم ٢
Release No. 2

لا توزع قبل ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣
الساعة ٠١:٠٠ بتوقيت غرينتش

البلدان النامية تعاني أكثر مما تعاني البلدان المتقدمة
حتى في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات
المخدرات غير المشروعة: مكاسب مؤقتة لقلّة من الناس
وخسائر طويلة الأجل للسواد الأعظم من الناس

يحول إنتاج المخدرات غير المشروع دون النمو الاقتصادي، ولا يؤدي إلى تنمية مستدامة في الأجل الطويل. هكذا يقول التقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الإنسيب)، الذي نُشر اليوم (٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢). وتحذر الهيئة من أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات ضار بالتنمية الاقتصادية، وتحث الحكومات على تنفيذ سياسات فعالة لمراقبة المخدرات.

ويفحص التقرير تأثير إنتاج الهيروين والكوكايين غير المشروع على الاقتصاد، ويستنتج أن مراقبة المخدرات ضرورية لنجاح التنمية. ويبيّن أن التنمية الاقتصادية طويلة الأجل في بلد ما مستحيلة بدون نظام فعال لمراقبة المخدرات، وأن المخدرات غير المشروعة تؤدي إلى عدم استقرار اقتصاد البلد والدولة والمجتمع بكامله.

في حين أن الهيئة تدرك التأثير القوي لمخدرات مثل حشيش القنب وشبّ المخدرات الاصطناعية، فإن التركيز منصب على الهيروين والكوكايين لأنهما المخدرات غير المشروعين اللذان يتسببان في أكثر المشاكل على نطاق العالم كله.

وقد قال رئيس الهيئة، د. فيليب إيمافو، إن مشكلة المخدرات كثيرا ما ينظر إليها باعتبارها مشكلة اجتماعية بالدرجة الأولى، ولكن تقريرنا يبيّن أنها تنطوي كذلك على عواقب اقتصادية وخيمة تؤثر على تطور البلد العام. ولكن، في حين أن المشاكل الاجتماعية الناجمة عن تعاطي المخدرات تكون محسوسة في البلدان المتقدمة، فإن التأثير الاقتصادي الأكبر للاتجار غير المشروع بالمخدرات يقع على البلدان النامية.

ويظهر تقرير الهيئة أن النسبة الساحقة من الأرباح الناتجة عن المخدرات غير المشروعة تُجنى في البلدان التي يتم فيها بيع هذه المخدرات وتعاطيها وليس في البلدان التي تزرع فيها. فليس الفلاحون الذين يزرعون المحاصيل غير المشروعة هم الذين يجنون الأرباح: ففي الواقع لا يُجنى في البلدان النامية كإيراد زراعي سوى واحد في المائة من الأموال التي ينفقها في نهاية الأمر من يتعاطون المخدرات. أما النسبة البالغة ٩٩ في المائة المتبقية فتجنّبها جهات مختلفة على طول سلسلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وفي حين أن معظم الأرباح الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات تجنيها جهات في البلدان المتقدمة، فإن الأثر الاقتصادي أكبر بكثير في البلدان النامية، حيث يمثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات نسبة أكبر من الاقتصاد. وعلى سبيل المثال، فإن إنتاج المخدرات والاتجار بها بطريقة غير مشروعة يشكلان نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة في أفغانستان وميانمار، وبين ٢ و ٣ في المائة في كولومبيا وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية. وفي الولايات المتحدة تبلغ نسبة الأرباح من المخدرات غير المشروعة ٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مع أن عدد من يتعاطون المخدرات في الولايات المتحدة أكبر مما في أي بلد آخر.

ويحذر تقرير الهيئة أيضا من أن أي فوائد مؤقتة من إنتاج المخدرات غير المشروع تقابلها في الواقع خسائر كبيرة طويلة الأجل، ويحث الحكومات على انتهاز سياسات موجهة لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

فالمكاسب المؤقتة تشمل فرص العمل للفلاحين والعمال الزراعيين، الذين يزرعون المحاصيل غير المشروعة، كما تشمل فرص العمل في مجال الإنتاج والتوزيع بدءاً من الموزعين بالتجزئة ووصولاً إلى مشغلي المعامل.

أما على المدى الطويل، فإن لزراعة المخدرات غير المشروعة تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي، وإن كان من الصعب إثبات أن زيادة إنتاج المخدرات غير المشروع مرتبطة بانخفاض في النشاط الاقتصادي العام.

وقد قال رئيس الهيئة، د. إيمافو، إن المكاسب المؤقتة يجنيها قلة من الناس، ولكن الخسائر طويلة الأجل يتكبدها السواد الأعظم من الناس. فالإنتاج غير المشروع بالمخدرات لا يسهم في النمو الاقتصادي والرخاء. ونحن نحث البلدان على تخلص نفسها من إنتاج المخدرات غير المشروع لأن خلاصتها سيفيدها في الأجل الطويل حتى وإن كان ينطوي على خسائر مؤقتة.

ثم يستنتج التقرير أن ما يلحق الضرر بالتنمية الاقتصادية طويلة الأجل هو عدم استقرار الدولة والاقتصاد والمجتمع المدني نتيجة لإنتاج المخدرات غير المشروع.

كما إن ظهور اقتصاد المخدرات غير المشروعة كثيراً ما يسبب عدم استقرار الدولة وإضعاف النظام السياسي عن طريق الفساد. وتلاحظ الهيئة أيضاً أن إنتاج المخدرات غير المشروع كثيراً ما يرتبط بالحروب الأهلية ويزدهر نتيجة لها.

هذا، ويصبح من الصعب على الحكومات أيضاً أن تكون لديها سياسات اقتصادية فعالة عندما يكون هناك اقتصاد غير مشروع قائم على المخدرات غير المشروعة. ذلك أن أي تدابير متخذة للسيطرة على الاقتصاد يمكن أن تضعفها أموال المخدرات غير المشروعة، فضلاً عن أن الاتجار غير المشروع يمكن أن يؤثر على أسعار الصرف ويدعم عدم المساواة في الدخل ويزيده حدة، ويؤدي إلى إضعاف الأعمال المشروعة وتخفيض الاستثمار الاقتصادي.

يتناول التقرير أيضاً التأثير على البنية الاجتماعية للمجتمع عندما تصبح الأنشطة غير المشروعة هي القاعدة المألوفة. وكثيراً ما تؤدي المخدرات غير المشروعة إلى زيادة الجرائم، خاصة جرائم العنف، بما في ذلك اختطاف الأشخاص وابتزازهم، وإلى إفساد النخبة وإضعاف سيادة القانون، وإلى استفحال مشكلة تعاطي المخدرات داخل المجتمع.

ويُظهر مثال أفغانستان كيف يمكن أن تؤدي تجارة المخدرات غير المشروعة إلى عدم استقرار البلد. فقد ساعدت زيادة إنتاج الأفيون الضخمة في أوائل التسعينات على إلهاب الحروب الأهلية. وتشير الأدلة إلى انخفاض النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة، في حين شهد بلدان مجاوران لأفغانستان، هما باكستان وإيران، نمواً اقتصادياً إيجابياً في الثمانينات والتسعينات على السواء نتيجة للحد من زراعة خشخاش الأفيون فيهما بقدر كبير أو القضاء عليها.

وتحث الهيئة المجتمع الدولي على تقديم المساعدة في الجهود المبذولة لمراقبة المخدرات إلى البلدان التي تزدهر فيها المخدرات غير المشروعة، والتي ليست لديها موارد كافية للتصدي لهذه المشاكل.



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document

Zur Information – kein offizielles Dokument

Pour information – document sans caractère officiel

البيان رقم ٣
Release No. 3

لا توزع قبل ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣
الساعة ٠١:٠٠ بتوقيت غرينتش

معالم اقليمية بارزة

افريقيا

ما زالت زراعة حشيش القنب غير المشروعة منتشرة في افريقيا، خاصة في المغرب. وقد أعربت سلطات انفاذ القوانين الافريقية عن قلقها من أن الاتجاهات الطارئة في أوروبا وأمريكا الشمالية نحو تحرير تعاطي الحشيش لأسباب غير طبية أو حتى السماح له قانوناً سيضعف الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية لمكافحة زراعة هذا الحشيش والاتجار به وتعاطيه بطريقة غير مشروعة.

كما يزداد تعاطي الكوكايين تقريبا في جميع البلدان في افريقيا الجنوبية والغربية، خاصة في نيجيريا وجنوب افريقيا. وقد حدث تحول في جنوب افريقيا من الاتجار بالكوكايين إلى الاتجار بالكراك. ويجري استخدام الأجزاء الجنوبية والغربية من افريقيا لتسليم الكوكايين المنقول من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.

أما تعاطي الهيروين فلا يزال محدودا أساسا في المناطق الحضرية الكبيرة من القارة. وتفيد تقارير بأن هناك زيادة في تعاطي الهيروين في مصر وفي معظم البلدان في الأجزاء الشرقية والجنوبية من افريقيا.

وليس هناك ما يشير إلى وجود زراعة خشخاش الأفيون في أي جزء آخر من افريقيا باستثناء وجودها في مصر على نطاق صغير.

بيد أن زيادة تعاطي الأمفيتامينات في عدة بلدان في افريقيا أمر مثير لقلق متنام.

وقد قامت سلطات انفاذ القوانين في افريقيا بمداهمات أعداد متزايدة من المعامل السرية التي تقوم بصنع العقاقير الاصطناعية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، ضبطت السلطات في جنوب افريقيا معدات لصناعة العقاقير وما يزيد على ١٠٠ طن من الكيماويات التي كانت ستكفي لانتاج ٩٠ مليون قرص من الميتاكوالون.

القارة الأمريكية

زادت ضبطيات الهيروين والاكتاسي (عقار النشوة) في منطقة أمريكا الوسطى والكاريسي على الرغم من أن الاتجار بالمخدرات في المنطقة يشمل حشيش القنب والكوكايين غالبا.

وتشير تقديرات السلطات في جامايكا والمملكة المتحدة إلى أن نحو ١٠ في المائة من المسافرين بالطائرة من جامايكا إلى المملكة المتحدة يقومون بتهرب مخدرات.

وقد أدى انخفاض الكميات المتاحة من الكوكايين والهيروين في أمريكا الشمالية إلى ارتفاع الأسعار. كما انخفضت ضبطيات المخدرات في المطارات وعلى نقاط الحدود في كندا والولايات المتحدة، ربما لأن المتجرين بها يخشون كشفهم نتيجة لزيادة ضوابط المراقبة على الحدود بعد الهجمات الارهابية في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وقد زاد تعاطي الحشيش والهيروين والكوكايين بقدر كبير في المكسيك أثناء السنوات القليلة الأخيرة، رغم أنه ظل في مستوى أدنى بكثير مما في كندا والولايات المتحدة. وهناك أدلة متزايدة على أنه يجري صنع الكوكايين في بعض بلدان أمريكا الوسطى.

وفي كولومبيا وبيرو، يجري ربط مشكلة المخدرات على نحو متزايد بالقضايا السياسية وقضايا الأمن الوطني. فالجماعات المشاركة في حرب العصابات والجماعات شبه العسكرية في كولومبيا تسيطر على عملية الاتجار بالمخدرات وعلى المعامل التي تنتجها، وتقوم بتبادل المخدرات غير المشروعة مقابل الأسلحة.

ولا تزال خطة "بلان كولومبيا" (Plan Colombia)، التي تدعمها الولايات المتحدة، أهم خطة منفردة لتخفيض عرض المخدرات غير المشروع في أمريكا الجنوبية. وقد ضبطت سلطات انفاذ القانون في كولومبيا في عام ٢٠٠١ ما يزيد على ١ ٥٠٠ معمل غير مشروع ودمرت ٥٥ قناة سرية للمخدرات.

آسيا

هبط إنتاج الأفيون في ميانمار إلى النصف منذ عام ١٩٩٦، وأدت الجهود المبذولة للقضاء عليه في ميانمار، التي تحتل المرتبة الثانية بين منتجي الأفيون غير المشروع في العالم، إلى تخفيض المساحة المزروعة بنسبة ٧ في المائة في عام ٢٠٠٢.

وكان ما يزيد على ٧٠ في المائة من ضبطيات الأمفيتامينات في العالم في بلدان في شرق آسيا وفي جنوب شرقي آسيا، أساسا في الصين وتايلند. وما زالت كمبوديا موردا رئيسيا لحشيش القنب إلى بلدان تلك المنطقة وإلى أجزاء أخرى من العالم، وبلد عبور للهيروين أيضا.

وأصبحت الصين البلد المقصود الرئيسي ومنطقة العبور الرئيسية لشحنات الهيروين، وشهدت زيادة كبيرة في ضبطيات الهيروين أثناء السنوات الخمس الأخيرة.

كما إن الانتشار المتسارع للاصابات بفيروس القصور المناعي البشري/الإيدز على دروب الاتجار غير المشروع بالمخدرات في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا يمثل اتجاها مثيرا للقلق. وتحدث حالات وبائية بين المدمنين الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن في بعض مقاطعات الصين. كذلك فإن ما يزيد على ٥٠ في المائة من المدمنين الذين يتعاطون المخدرات بالحقن في ميانمار وتايلند قد أصيبوا بهذا الفيروس فعلا.

ومن المتوقع أن يزداد تعاطي المخدرات في أفغانستان نتيجة لعودة اللاجئين إلى مناطق زراعة خشخاش الأفيون أو مناطق إنتاج الأفيون والهيروين. وتحت الهيئة الادارة الانتقالية الأفغانية على اعتماد تشريعات وتدابير شاملة لمراقبة المخدرات في أقرب وقت ممكن.

وقد عززت بعض بلدان غربي آسيا، بما فيها الأردن وايران وكازاخستان، مرافقها لعلاج مدمني المخدرات ودمجهم في المجتمع من جديد، ولكن مثل هذه المرافق غير كافية في معظم بلدان المنطقة.

ووضعت عقوبات أكثر صرامة بشأن الجرائم المتصلة بالمخدرات في بعض البلدان في شرقي آسيا وفي جنوب شرقي آسيا في محاولة لردع المتجرين بالمخدرات.

أوروبا

ضُبط ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ قرص من عقار الاكستاسي في عملية دولية واحدة شملت عدة دول أوروبية غربية واستراليا وكندا والولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٢.

وتتطلع الهيئة إلى مزيد من التعاون الدولي بين سلطات انفاذ القانون لأجل التصدي للاتجار العالمي الواسع النطاق بالاكتاسي، الذي ما زال يُصنع بطريقة غير مشروعة في أوروبا من أجل السوق العالمية.

وتناشد الهيئة الحكومات الأوروبية أن تواصل دعم السلطات الأفغانية في الجهود التي تبذلها لمعالجة مشكلة المخدرات، لا سيما لأن أوروبا هي الجهة المقصودة لمعظم الهيروين من جنوب غربي آسيا.

ويُستخدم الاتحاد الروسي كدرب بديل للاتجار غير المشروع بالمخدرات من آسيا إلى أوروبا. وقد صادرت سلطات انفاذ القانون في عام ٢٠٠١ ما يزيد على ٧٥ طنا من المخدرات، بما في ذلك ٣,٥ طن من الهيروين.

وتعرب الهيئة عن قلقها ازاء الآثار العالمية النطاق المترتبة على قرار المملكة المتحدة القاضي باعادة تصنيف الحشيش الذي يحتاج إلى ضوابط أقل صرامة، ولكنها ترحب بإعلان المملكة المتحدة أنها لا تنوي اعطاء صفة قانونية أو تنظيم الاستخدام غير الطبي لأي عقاقير خاضعة للمراقبة الدولية، إذ انها لا تنوي اتخاذ إجراء من شأنه أن ينطوي على انتهاك للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

أوقيانيا

انخفضت كمية الهيروين المتاحة في استراليا بقدر كبير على إثر نجاح عمليات انفاذ القانون في كسر حلقات دولية للاتجار بالهيروين ونقله من جنوب شرقي آسيا إلى استراليا.

وأخذ عدد الوفيات نتيجة للجرعات المفرطة من الهيروين ينخفض في استراليا.

وشهدت استراليا ونيوزيلندا ضبطيات كبيرة من أقراص عقار م د م أ (الاكتاسي).

وأحرز تقدم في وضع تشريعات مضادة لغسل الأموال في عدة بلدان في أوقيانيا، ولكن المشكلة ما زالت قائمة في فيجي وجزر كوك وجزر مارشال وناورو ونيو.

وتعرب الهيئة عن قلقها بشأن حالة مراقبة المخدرات في بابوا غينيا الجديدة، حيث ترتبط بعدم الاستقرار السياسي العام جرائم خطيرة متصلة بالمخدرات.

ولا تزال الهيئة تصر على موقفها المعارض لإنشاء غرفة لحقن العقاقير في نيو ساوث ويلز في استراليا، وتعرب عن أسفها لتوسيع هذا المشروع.

للمزيد من المعلومات، انظر الفقرات ١٩٧ - ٥٤٩ من الفصل الثالث من التقرير.



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document

Zur Information – kein offizielles Dokument

Pour information – document sans caractère officiel

البیان رقم ٤

لا توزع قبل ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣

Release No. 4

الساعة ٠١:٠٠ بتوقيت غرينتش

مشاكل المخدرات في أفغانستان – أكثر من مجرد المخدرات الأفيونية
الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تحث على وضع استراتيجية شاملة لمعالجة المشاكل

يتعين على أفغانستان أن تضع استراتيجية وطنية شاملة ومتناسكة لمراقبة المخدرات بحيث تشمل جميع العقاقير التي تجرى زراعتها ونتاجها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. هكذا تقول الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقريرها السنوي الأخير الذي نشر اليوم في فيينا. وتقول الهيئة أيضا إنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة وسلمية في أفغانستان بدون معالجة مشكلة المخدرات برمتها.

وتعرب الهيئة عن قلق بالغ بشأن استمرار زراعة خشخاش الأفيون على نطاق واسع في أفغانستان على الرغم من قيام الحكومة بحملة للقضاء عليها وسن قانونين لحظر زراعة خشخاش الأفيون والأنشطة المتصلة بها.

وقد ظلت الهيئة ترصد عن كثب قضايا مراقبة المخدرات في أفغانستان وتعمل مع دولة أفغانستان الإسلامية المؤقتة الحالية كما عملت مع الحكومات السابقة بما في ذلك حكومة طالبان. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، طبقت الهيئة المادة ١٤ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، وهي مادة لا تُستخدم إلا في حالات استثنائية عندما تشكل التطورات في بلد ما تهديدا خطيرا لأهداف المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتستطيع الهيئة بموجب المادة ١٤ أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأن يفرض حصارا على بلد ما إذا عجزت حكومته عن اتخاذ اجراءات أو لم تتعاون في هذا الصدد.

وتعترف الهيئة بجهود الحكومة الحالية، وتدعو إلى دعم وتعاون تامين وعاجلين من المجتمع الدولي وكذلك من بلدان المنطقة. وتشدد الهيئة أيضا على أن القضاء على زراعة خشخاش الأفيون لا يمكن تحقيقه إلا باحترام وتنفيذ القوانين ذات الصلة تنفيذاً تاماً مع توفير بدائل معيشية مستدامة للفلاحين.

ويشدد تقرير الهيئة أيضا على أن أي استراتيجية فعالة لمراقبة المخدرات في أفغانستان يجب أن تشمل جميع العقاقير. وتجدر الإشارة إلى أن الكيماويات اللازمة لصنع الهيروين تدخل أفغانستان عن طريق بلدان مجاورة لها. كما حاول المتجرون تسريب مؤثرات عقلية إلى أفغانستان، علما بأن المؤثرات العقلية يمكن استخدامها أيضا لمذاق الهيروين. وقد حالت الهيئة مؤخرا، بالتعاون مع حكومة الصين، دون تصدير ٥ أطنان من مادة ديازيبام إلى أفغانستان، وهي كمية كبيرة إلى درجة أنها تتجاوز الاحتياجات الطبية السنوية من تلك المادة في جميع بلدان العالم تقريبا. وكشفت عينات من ضبطيات الهيروين أن مادة ديازيبام استخدمت لمذاق الهيروين.

وزراعة حشيش القنب غير المشروعة تجعل أفغانستان مصدرا رئيسيا للحشيش أيضا. ولهذا يجب أن تجرى عملية القضاء على هذه الزراعة غير المشروعة وكبح الاتجار بالحشيش جنبا إلى جنب مع مكافحة زراعة الأفيون والاتجار به بطريقة غير مشروعة.



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document

Zur Information – kein offizielles Dokument

Pour information – document sans caractère officiel

البیان رقم ٥
Release No. 5

لا توزع قبل ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣
الساعة ٠١:٠٠ بتوقيت غرينتش

عدم توافر المورفين والعقاقير المخدرة المشروعة الأخرى في البلدان النامية
رغم انتاج كميات كبيرة للغاية منها على نطاق عالمي واسع

يقول التقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، الذي نُشر اليوم (٢٦ شباط/فبراير)، إن هناك خطرا في أن سوق العقاقير المخدرة المستخدمة لتخفيف الألم، المشروعة على نطاق عالمي، يمكن أن تفلت من السيطرة في الوقت الذي يتجاوز فيه العرض الطلب حاليا. وتحذر الهيئة من أن مستويات الزراعة والانتاج تفوق الاستهلاك الطبي كثيرا، وأن هناك خطورة متزايدة في أن الكميات المخزونة يمكن تسريبها إلى سوق المخدرات غير المشروعة.

وتقول الهيئة انه ينبغي ألا تبدأ بلدان جديدة، مثل المملكة المتحدة، انتاج مخدرات مشروعة لأن الكميات التي تُزرع وتُنتج حاليا كبيرة إلى درجة المفرطة. وينبغي للحكومات التي تسمح بزراعة المخدرات المشروعة أن تخفض الكميات المنتجة، كما ينبغي لبلدان مثل اسبانيا واستراليا وفرنسا وهنغاريا ألا تسمح لقوى السوق بإملاء ما يحدث، بل ينبغي أن تتصرف وفقا للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتشدد الهيئة على الدور المهم الذي تضطلع به البلدان الموردة التقليدية لخامات المخدرات مثل تركيا والهند.

علما بأن حجم سوق المخدرات المشروعة العالمية، التي توفر إمدادات العقاقير الأساسية المخففة للألم، مساوٍ لحجم سوق الهيروين والأفيون غير المشروعة، حيث يتم سنويا انتاج نحو ٤٠٠ طن من المخدرات المكافئة للمورفين. وهناك عدد محدود من البلدان يقوم بزراعة المخدرات المشروعة، وقد وضعت لها بنجاح حتى الآن ضوابط رقابية لضمان انتاج كميات كافية للأغراض الطبية على نطاق عالمي، ولضمان عدم تسريب العقاقير إلى القنوات غير المشروعة.

وعلى الرغم من الفائض العالمي من المخدرات المشروعة المستخدمة لتخفيف الألم، فإن هذه المخدرات غير متاحة في العديد من البلدان النامية في كثير من الأحيان. وقد زاد الاستهلاك الطبي للمورفين في البلدان المتقدمة، حيث تستهلك عشرة بلدان ٨٠ في المائة من المورفين المستهلك في العالم. وقد أعربت الهيئة في تقريرها قبل ثلاث سنوات عن شواغلها ازاء عدم توافره في بعض البلدان، ولكن الوضع لا يزال على ما كان عليه. وتدعو الهيئة الحكومات ومنظمة الصحة العالمية إلى تخفيض الحواجز الحائلة دون وجود وضع أفضل من حيث اتاحة المخدرات المشروعة في البلدان النامية.



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document

Zur Information – kein offizielles Dokument

Pour information – document sans caractère officiel

البيان رقم ٦

Release No. 6

لا توزع قبل ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣

الساعة ٠١:٠٠ بتوقيت غرينتش

مكافحة بلاء المخدرات الاصطناعية على النطاق العالمي

تحدّر الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقريرها السنوي الذي نُشر اليوم من أن العقاقير الاصطناعية، مثل الاكستاسي، يمكن أن تصبح عقاقير المستقبل الرئيسية غير المشروعة. ولهذا دشنت الهيئة مبادرة رئيسية للحؤول دون وصول الكيماويات اللازمة لصنع عقاقير اصطناعية مثل الاكستاسي إلى المعامل السرية التي تصنعها. ويهدف المشروع بريزم – “Project Prism” – إلى وقف عرض السلائف الكيميائية وكشف هوية المتجرين بها وإلقاء القبض عليهم.

والعقاقير الاصطناعية الأمفيتامينية هي عقاقير منشّطة للجهاز العصبي المركزي. وأكثرها شيوعا الأمفيتامين والميتامفيتامين والاكستاسي (م د م أ)، التي تصنع من مركّبات كيماوية في معامل غير مشروعة.

ومن الصعب جدا مراقبة هذه العقاقير لأنها يمكن أن تُصنع بثمان زهيد وبسهولة في أي مكان في العالم طالما استطاع المتجرون بها الحصول على الكيماويات اللازمة لتصنيعها.

ويجري صنع الميتامفيتامين على نطاق كبير في جنوب شرقي آسيا وأمريكا الشمالية، بينما تعتبر أوروبا الغربية أهم مورّد للاكستاسي في العالم.

وقد لجأ المتجرون إلى تسريب الكيماويات من الصناعة المشروعة، أو "تجنيد" الشركات لصنع السلائف غير المشروع قبل تهريبها إلى أماكن صنع العقاقير. وهناك حاجة إلى تبادل المعلومات فيما بين الحكومات حتى يتسنى لها أن تكافح بفعالية الاتجار بالكيماويات السليفة.

وفي مؤتمر حضره ممثلون من ٣٨ بلدا ونظّمته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية في تموز/يوليه ٢٠٠٢، اتُفق على انشاء مشروع بريزم – “Project Prism” – لكشف ومنع تسريب وتهريب الكيماويات المستخدمة في صنع العقاقير المنشّطة.

وأنشئت فرقة عمل للنظر في سبل منع تسريب الكيماويات إلى الاتجار غير المشروع بالعقاقير، تتولى الهيئة التنسيق فيها، وتضم ممثلين من حكومات جنوب افريقيا والصين وهولندا والولايات المتحدة، ومن المفوضية الأوروبية والانتربول والمنظمة العالمية للجمارك. وستنشئ فرقة العمل آليات أكثر فعالية لتقصّي تهريب الكيماويات السليفة، بما في ذلك تحديد مصادر الشحنات.



الأمم المتحدة
دائرة الإعلام

For information – not an official document

Zur Information – kein offizielles Dokument

Pour information – document sans caractère officiel

البيان رقم ٧
Release No. 7

لا توزع قبل ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣
الساعة ٠١:٠٠ بتوقيت غرينتش

دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي هيئة الرصد المستقلة شبه القضائية المعنية بتنفيذ معاهدات الأمم المتحدة الدولية لمراقبة المخدرات. وقد أنشئت في عام ١٩٦٨ وفقا للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١. وكان لها أسلاف بموجب المعاهدات السابقة لمراقبة المخدرات منذ عهد عصبة الأمم.

تكوين الهيئة

الهيئة مستقلة عن الحكومات وعن الأمم المتحدة كذلك. وينتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعضائها الـ١٣، الذين يعملون بصفتهم الشخصية ولا يعملون كممثلين حكوميين (انظر العضوية الحالية أدناه). ينتخب ثلاثة أعضاء ممن لديهم خبرة في مجال الطب أو علم العقاقير أو المستحضرات الصيدلانية من قائمة خبراء تسميهم منظمة الصحة العالمية، وينتخب عشرة أعضاء من قائمة خبراء تسميهم الحكومات.

وتتعاون الهيئة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذلك مع الهيئات الدولية المعنية بمراقبة المخدرات، بما فيها لجنة المخدرات، ومنظمة الصحة العالمية، والانتربول، والمنظمة العالمية للجمارك.

مهام الهيئة

حدّدت مهام الهيئة في المعاهدات التالية: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة بروتوكول سنة ١٩٧٢؛ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

وعلى العموم، تقوم الهيئة بالمهام التالية:

- ترصد امتثال الحكومات للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وتوصي بتقديم مساعدات تقنية أو مالية عند اللزوم؛
- تعمل بالتعاون مع الحكومات لضمان امدادات كافية من العقاقير للأغراض الطبية والعلمية، ولضمان عدم تسريب العقاقير من المصادر المشروعة إلى قنوات غير مشروعة؛
- تحدد مواطن الضعف في نظم المراقبة الوطنية والدولية؛
- تقيّم الكيماويات المستخدمة في صنع العقاقير غير المشروع لتحديد ما إذا كان ينبغي وضعها تحت مراقبة دولية؛

- تقوم بإدارة نظام تقديرات للمخدرات ونظام تقييم طوعي للمؤثرات العقلية، وترصد الأنشطة المشروعة عن طريق نظام التبليغ الدولي الذي أنشأته المعاهدات؛
- ترصد وتشجع تدابير الحكومات لمنع تسريب الكيماويات إلى صنع العقاقير غير المشروع.

وفي حال حدوث انتهاكات واضحة للمعاهدات، تطالب الهيئة بتعليقات وتقتراح على الحكومات تدابير علاجية. ويمكنها أيضا أن تسترعي انتباه لجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى انتهاكات المعاهدات.

تقارير الهيئة

تقتضي المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات أن تعد الهيئة تقريرا سنويا عن أعمالها. ويحتوي التقرير السنوي على تحليل للوضع العالمي فيما يتعلق بمراقبة المخدرات لتوعية الحكومات بالأوضاع القائمة والمحتملة التي يمكن أن تشكل تهديدا لأهداف المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. ويسترعي التقرير الانتباه إلى الثغرات ومواطن الضعف في المراقبة على الصعيد الوطني وفي الامتثال للمعاهدات، ويقدم مقترحات وتوصيات من أجل تحسين الأوضاع على المستويين الوطني والدولي. وتستند تقارير الهيئة إلى المعلومات التي توفرها لها الحكومات والهيئات الدولية. ويُستكمل التقرير السنوي بتقارير تقنية تفصيلية تحتوي على بيانات عن الأنشطة المشروعة المتصلة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، اللازمة للأغراض الطبية والعلمية، بالإضافة إلى نتائج رصد الكيماويات التي يمكن استخدامها في صنع هذه العقاقير غير المشروع. وهذه البيانات ضرورية لكي يؤدي نظام مراقبة العقاقير ومنع تسريبها إلى القنوات غير المشروعة مهمته على نحو سليم.

أعضاء الهيئة الحاليون

- فيليب إيمافو (نيجيريا)
- ادوارد أرميناكوفيتش بايان (الاتحاد الروسي)
- مادان موهان باتناغار (الهند)
- الفريدو بيمخيان (شيلي)
- جيوانغ تشينغ (الصين)
- راينر فولغانغ شميد (النمسا)
- جاك فرانكيه (فرنسا)
- حميد قدسي (إيران)
- إيليسالدو لويز دي أراوخو كارليني (البرازيل)
- روزا ماريا ديل كاستيليو (بيرو)
- نوزيت كانديمير (تركيا)
- روبيرت لوسبرغ (هولندا)
- ماريا إيلينا مدينا-مورا (المكسيك)